التحريف

في المصنف لابن أبي شيبة

جرأة وقحة من الشيخ محمد عوامة

بقلم

فضيلة الشيخ إرشاد الحق الأثري

رئيس إدارة العلوم الأثرية بفيصل آباد. باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ حديث وائل بن حجر (رضي الله عنه)- المخرّج في المصنف (لابن أبي شيبة) في مسألة: "وضع اليدين في الصلاة"- مثار البحث عند الباحثين منذ مدة مديدة، ولا يزال مثيراً للبحث والتحقيق بينهم من حيث هل لفظ: "تحت السرة" يوجد فيه أم لا؟

وثبت أن الجزء الأول من المصنف طبع لأول مرة في الهند سنة ١٣٨٦هـ الموافق لعام ١٩٦٦م، وتولت طباعته أكاديمية الشيخ أبي الكلام، بمدينة حيدر آباد.

ويوجد هذا الحديث نفسه في الصفحة: ٣٩٥، من المجلد الأول منه، ولكن ليس فيه لفظ: "تحت السرة"، ثم أعادت طباعة صورته الدار السلفية بـ "مومباي"، لكن لما نشر القائمون على أعمال "إدارة القرآن" بكراتشي، (باكستان) هذه النسخة نفسها أضافوا إليها لفظ: "تحت السرة" بخط أكبر، مقابل الخط العادي للصفحة، والذي يستطيع أن يراه كل إنسان بأم عينيه.

ثم نشرت أكاديمية الطيب بمدينة ملتان، والمكتبة الإمدادية بملتان، نسخة "المصنف" بتحقيق الأستاذ سعيد اللحام، وأضافتا إليه لفظ: "تحت السرة" من عند أنفسهما.

فانظر مدىٰ خيانتهم وتحريفهم في تلك النسخة من المصنف

حيث طبعت دار الفكر - بيروت- هذه النسخة من قبل، بتحقيق الأستاذ سعيد اللحام، ولم تكن فيها هذه الزيادة البتة!

وكذلك ما فعله مسؤلوا أكاديمية الطيب من تحريف مخزٍ، و تبديل معيّر في الصفحة المعنية بالموضوع، في مخطوط "المصنف" الموجود في المكتبة الراشدية (المكتبة المعروفة لأسرة الشيخ محب الله الشاه، صاحب العَلَم السادس في قرية بير جندا، التابعة لحيدر آباد السند، باكستان) ثم طبعوا بعد ذلك صورته، هو عمل شنيع، وظلمة من ظلمات بعضها فوق بعض، فإلىٰ الله المشتكىٰ!

وحالياً طبعت دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، طبعة أخرى "للمصنف" في عام ١٤٢٧هـ الموافق لعام ٢٠٠٦م، بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وأضيف في هذه الطبعة لفظ "تحت السرة" أيضاً.

وأما تحريف إدارة القرآن بكراتشي هذا، وفعلتها النكراء، فإنها تدل علىٰ تمردها السافر، وخيانتها الفاحشة.

وللباحث أن يسأل مسؤلي هذه الإدارة: علىٰ أساس أية نسخة أثبتوا هذه الزيادة؟

إنهم لم يفصحوا عن هذا الأمر، فصنيعة أكاديمية الطيب -بملتانٍ- نفسها دليل ناطق علىٰ كذبها وزورها، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

ويرىٰ الباحث أن الشيخ محمد عوامة أثبت زيادة لفظ: "تحت السرة" بناءًا علىٰ نسختين، وهما: نسخة الشيخ محمد عابد السندي، ونسخة الشيخ محمد مرتضىٰ الزبيدي.

فقال الشيخ محمد عوامة من خلال ذكره هذا الحديث:

"تحت السرة زيادة ثابتة في: ت، ع، كما يرى القارئ الكريم

صورتهما، في مقدمة هذا المجلد" (٣٩٥٩، ٣/ ٣٢٠)

والمراد بـ "ت": نسخة الشيخ محمد مرتضى الزبيدي، وكذلك المراد بـ "ع": نسخة الشيخ محمد عابد السندي. ونحن رأينا صورة نسختين هاتين عملًا بتوصية الشيخ، وكذلك قرأنا ما كتبه في التعريف بهاتين النسختين في معرض تفصيله للنسخ الأخرى للمصنف.

وعلىٰ التفصيل الذي ذكره الشيخ، وجدنا أنه لا تصح زيادة "تحت السرة" هنا، لأنه جرح بنفسه نسخة الشيخ محمد عابد السندي، وأسقط صحتها بقوله: "هي نسخة للاستئناس، لا للاعتماد عليها" (ص: ٢٧)

فلما بين الشيخ محمد عوامة أن هذه النسخة لا تصلح للاعتماد عليها، ثم اعتمد عليها دَلّ ذلك علىٰ تعصبه المذهبي المشين!!

ولماذا لا تصلح هذه النسخة للاعتماد عليها؟

أشار الشيخ إلىٰ إجابة هذا السؤال بقوله: "إنها ليست بخطه، بل استنسخها لنفسه، والناسخ هو محسن بن محسن الزراقي، سنة ١٢٢٩هـ، لم يكتب الشيخ السندي إلا فهرساً لأبوابه في أوله"

فهل قوبلت هذه النسخة علىٰ النسخة الأصلية؟ وما حالة النسخة الأصلية التي نقل منها نسخة للشيخ السندي من حيث الإسناد؟

هذا التفصيل لم يتعرض له الشيخ محمد عوامة أيضاً، ويبدو أن هذه التفاصيل غير متاحة عنده، مما يزداد هذا القول قوة بأن هذه النسخة لا تصلح للاعتماد عليها.

وأما النسخة الثانية التي هي للشيخ محمد مرتضىٰ الزبيدي الحنفي، وقال عنها بنفسه: "إنها هي تلك النسخة التي عليها حواشي

للعلامة العيني في مواضع عديدة منها، والتي كانت بين أيدي الشيخ القاسم بن قطلوبغا، ونقل الشيخ قطلوبغا من هذه النسخة نفسها هذا الحديث في كتابه "التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار" أيضاً، وقال: "سنده جيد". ثم قال الشيخ محمد عوامة عن هذه النسخة: "والاعتماد عليها مفيد" فكأن هذه النسخة لم تدخل في حيز اليقين بعد، ولا يمكن الاعتماد عليها قطعاً، بل فيه مجرد إمكانية للاعتماد لا غير، ولا يزال الأمر متسعاً.

ولكن هذه النسخة لا تخلو من ذلك النقص الذي أشار إليه الشيخ محمد حياة السندي في رسالته: "فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور" فقال:

"في ثبوت زيادة: "تحت السرة" نظر، بل هي غلط، منشأه السهو، فإني راجعت نسخة صحيحة للمصنف، فرأيت فيها هذا الحديث بهذا السند وبهذا اللفظ إلا أنه ليس فيها: تحت السرة. ذكر فيها بعد هذا الحديث أثر النخعي، ولفظه قريب من لفظ هذا الحديث، وفي آخره: "في الصلاة تحت السرة" فلعل بصر الكاتب زاغ عن محل إلى آخره، فأدرج لفظه الموقوف في المرفوع، ويدل علىٰ ما ذكرت أن كل النسخ ليست متفقة علىٰ هذه الزيادة، وأن غير واحد من أهل الحديث روىٰ هذا الحديث ولم يذكر "تحت السرة"، بل ما رأيت ولا سمعت أحداً من أهل العلم ذكر هذا الحديث بهذه الزيادة إلا القاسم."[1]

وقال مثله الشيخ العلامة محمد حياة السندي في "درة في إظهار

(١) فتح الغفور (ص: ٧٧، ٧٨) المطبوعة ١٩٧٧ء بتحقيق الشيخ ضياء الرحمن الأعظمي حفظه الله.

غش نقد الصرة" ولفظه:

"روى هذا الحديث ابن أبي شيبة، وروى بعده أثر النخعي، ولفظهما قريب، وفي آخر الأثر لفظ: "تحت السرة"، واختلفت نسخه، ففي البعض ذكر الحديث مطلقاً من غير تعيين محل الوضع مع وجود الأثر المذكور، وفي البعض وقع الحديث المرفوع بزيادة لفظ تحت السرة بدون أثر النخعي، فيحتمل أن هذه الزيادة منشأها ترك الكاتب سهواً نحو سطر في الوسط، وإدراج لفظ الأثر في المرفوع"[1]

وإذا نظرنا في نسخة الشيخ محمد مرتضى الزبيدي، وجدنا أن حالتها توافق تماماً لما قاله العلامة السندي، مِراراً وَ تكراراً في وصف ذلك النقص والاحتمال، وكانت هذه النسخة قبل ذلك عند العلامة القاسم بن قطلوبغا، كما صرح بذلك الشيخ محمد عوامة، وليس في هذه النسخة إلا الحديث المرفوع، وسقط منها أثر النخعي، كما يظهر عياناً من تلك الصورة الضوئية التي طبعها الشيخ محمد عوامة مع المجلد الثالث. وهذا الأمر يؤيد تماماً لما قال العلامة السندي، كما ذُكر سابقاً، و لفظه:

"لعل بصر الكاتب زاغ من محل إلى آخره، فأدرج لفظ "تحت السرة" في أثر النخعي في المرفوع، وسقط لفظ الأثر في الوسط مع الإسناد"

ولكن لم يطمئن قلب الشيخ محمد عوامة بذلك، ولم يثلج صدره بهذا، فتعرض للرد علىٰ هذا الإشكال، ولفظه هكذا:

"إن هذا تظنن وتشكك، يفرح به أعداء الله والإسلام، لو فتح لنا

(١) الدرة (ص: ٥)

بقي لنا ثقة بشيء من مصادر ديننا، ومع ذلك فماذا تفعل بثبوت ذلك كله في نسخة الشيخ محمد عابد السندي التي فيها الحديث والأثر، وفي آخر كل منهما: "تحت السرة"[1]

فما أضحك هذا الرد، وما أعجب هذا القول!

نقول للشيخ محمد عوامة أن يخبرنا بكل صدق وأمانة علمية: ألا توجد أمثلة علىٰ هذا النوع من أخطاء النساخ وسقطاتهم وزيوغ بصرهم في الكتب المطبوعة والمخطوطات؟ وألا يقع مثل هذا التسامح في نقل النصوص؟

نذكر هنا بعض الأمثلة علىٰ ذلك، ليطمئن القارئ ويشفي صدره:

1 لقد ورد حديث في مسند الإمام أحمد (طبعة المطبعة الميمنية، وطبعة دار إحياء التراث، وطبعة المكتب الإسلامي، ببيروت، المجلد الأول، ص: ٣٢٧، رقم الحديث: ٣٠١٢) وإسناد هذا الحديث ومتنه كالتالي:

"حدثنا سليمان بن داود، ثنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ وقف بجمع، فلما ضاء كل شيء قبل أن تطلع الشمس أفاض"

ذكر هذا الحديث في طبعات المسند الثلاث هكذا، وليس الأمر كذلك، بل يخالف ذلك تماماً، والصحيح أن متن هذا الإسناد والجزء اليسير من إسناد الحديث الذي بعده متصلا به، قد حذف سهواً من الكاتب.

---

(١) المصنف (٣/ ١٣٦)

أما الإسناد الصحيح والمتن السليم فهو كما يلي:

"حدثنا سليمان بن داود، حدثنا عباد بن منصور عن عكرمة (عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث إلى أبي طيبة عشاء، وجمعه وأعطاه أجره، حدثنا أبو داود، عن زمعة عن عكرمة) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ وقف بجمع فلما ضاء كل شيء قبل أن تطلع الشمس أفاض"

لقد ورد هذا الحديث في الصفحة: ٢٧٠، من مسند الامام أحمد، الذي طبعه بيت الأفكار الدولية، بالرياض، في مجلد واحد، وأشار المحقق إلىٰ أن جزءًا يسيرا من الإسناد الأول، ومتنه، والجزء الأول من الإسناد الثاني قد سقط خطأً من الكاتب، كما وضحنا ذلك بين القوسين. فوقع بصر الكاتب بعد عكرمة في الإسناد الأول علىٰ عكرمة في الإسناد الثاني، وأدرج متن الإسناد الثاني في متن الإسناد الأول، وجعله منه.

أما الحديث الثاني فقد ذكره ابن الجوزي في التحقيق (٢/ ٤٧٥) وابن حجر في أطراف المسند (٣/ ٢٠٠) والزيلعي في نصب الراية (٤/ ٧٤) مثله، أعني: "أبو داود عن زمعة عن عكرمة"، وذكر المحشي في الحاشية أنه ليس في المسند (١/ ٣٢٧) بهذا الإسناد، ولفظه: لم أجد حديث ابن عباس في مسند أحمد بهذا السند، بل إسناده هكذا: "حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سليمان بن داود ثا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، الحديث"

فكما زاغ بصر الكاتب في مسند أحمد عن عكرمة في السطر الأول، وتعدىٰ إلىٰ عكرمة في السطر الذي يليه فحذف الجزء الأوسط

منه، وقع مثله تماماً في نسخة العلامة الزبيدي من المصنف فأخطأ بصر الكاتب عن لفظة: "في الصلاة" في الحديث المرفوع، وتجاوز إلى لفظة: "في الصلاة" التي وردت في السطر الثاني في أثر إبراهيم النخعي، فكتب في الحديث المرفوع بعده لفظ: "تحت السرة" وما كان في وسطه من إسناد أثر النخعي، والجزء الأول من متنه ذهب ضحية لخطأ الكاتب.

فإذا كان هذا الأمر الواضح الذي لا غموض فيه قد يتسبب في رفع الثقة عن المصادر الدينية، بل هو خطر عظيم عليها -كما ظن الشيخ- فهل يبقىٰ لنا ثقة بمسند أحمد؟

وليس هذا الحديث وحده في المسند فحسب، بل هناك عدة أحاديث قد سقطت من طبعة المطبعة الميمنية للمسند، كما علم بذلك أهل العلم، وهم على دراية به، ولكن لم يحمل أحد منهم ذلك الأمر علىٰ عدم الثقة بالمصادر الدينية.

و كذلك ليس الشيخ محمد عوامة بغافل عن هذه الحقائق الثابتة، ولكن قاتل الله التعصب المذهبي الذي يأبىٰ أن يقبل تلك الحقائق!

(2) ولا يقتصر ذلك الأمر علىٰ مسند الإمام أحمد وحده، بل أخرج الإمام الترمذي- في أكثر نسخ الجامع، الذي هو من الكتب المتداولة والمقررة في المناهج الدراسية- في باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد ابن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة ﷺ حديثا عن قتادة عن أنس ...: أرحم أمتي بأمتي: أبوبكر. الحديث، وقال بعده:

وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه، حدثنا محمد

ابن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، نا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ابن كعب: إن الله أمرني أن أقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾»[1]

وليس هذا الحديث بهذا الإسناد قطعاً، بل روي بهذا السند حديث: «أرحم أمتي بأمتي» وأما إسناد ذلك الحديث فهو هكذا:

«حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس»

فوقع بصر الكاتب ناقلاً الإسناد الأول علىٰ «عن أنس» في الإسناد الذي بعده، وحذف متن الإسناد الأول الذي لفظه: «أرحم أمتي»، وكذلك سقط إسناد الحديث الذي بعده.

ونبه العلامة المزي في تحفة الأشراف (١/ ٣٢٥، ٢٥٩) علىٰ هذا الخطأ، وقال: «روى أبو القاسم هذا الحديث هكذا بهذا الإسناد، وهو وهم، وصرح أنه «قد دخل عليه حديث في حديث»

وروي هذا الحديث في معظم نسخ الترمذي نحوه إلا أنه ورد صحيح الإسناد والمتن في عارضة الأحوذي لابن العربي (١٢/ ٢٠٢، ٢٠٣) وفي نسختها التي طبعها دار الغرب الإسلامي بتحقيق الدكتور بشار عواد (٦/ ١٢٧، ١٢٨)

وهذا النوع من السهو لم ينحصر في كتب الحديث، بل تعدىٰ إلىٰ كتب الرجال. ففي ميزان الاعتدال: «محمد بن عبد الله عن معاوية بن أبي سفيان قال: فذكر حديثاً منكراً في مدمن الخمر. لا يعرف» انتهى

(١) الترمذي مع التحفة (٤/ ٣٤٤)

انظر الآن العبارة الأصلية في ميزان الاعتدال، وتدبر كيف تغيرت الحقيقة من حال إلى حال:

"محمد بن عبد الله بن معاوية بن سفيان قال فذكر حديثا (لا يعرف، محمد بن عبد الله عن أبيه قال: فذكر حديثا) منكرا في مدمن الخمر، لا يعرف"[1]

هل تأملت أن ترجمة محمد بن عبد الله عن أبيه سقط في اللسان خطأً من الكاتب، وتعدىٰ بصره من: "فذكر حديثاً" في السطر الأول إلى لفظ: "فذكر حديثاً" في السطر الثاني، وسقط ما بينهما، كما وضحنا ذلك بين القوسين، وصيرورة "بن معاوية بن أبي سفيان" إلى "عن معاوية بن أبي سفيان" أمراً يسيراً هينا.

وبين أيدينا كم هائل من الأمثلة علىٰ هذا النوع من الخطأ والسهو في كتب الحديث، وكتب الرجال، وما نريد أن نذكر هنا هو أن هذا النوع من تسامح الكاتب، وتغافله ليس مستبعداً عقلياً، ولذلك بين علماء الحديث وأصوله، قواعد الكتابة والشروط المعتبرة في الكتاب تفادياً من هذه المخاطر، ومن بينها: أن يقابل علىٰ الأصل.

فيمكن للمبتدئ أن ينكر هذا النوع عن غفلة الكاتب، ولكن ما للشيخ محمد عوامة أنكر هذه الحقيقة، إن هذا لشيء عجاب!

بل أعظم من ذلك أنه جعله سبباً لرفع الثقة عن مصادر الدين!

ضع هذا النوع من الزلات البشرية إلى جانب، فإنه لم يشك أحد من العلماء في مصادر الدين مع وجود دسائس الوضاعين وأكاذيبهم،

(١) الميزان (٣/ ٦٠٣)

وأين هي منها!

هذا الأمر لا يتعدىٰ سطراً أو سطرين، ولا يتجاوز لفظاً أو لفظين، أما الوضاعون فإنهم حرفوا الكلم عن مواضعه، وجربوا أنواع التحريف والتغيير في الكتب، فويل لهم، ثم ويل لهم، إنهم كتبوا الكتب بأيديهم، ثم قالوا: إنها من عند علماء الإسلام، استعاروا الكتب، وتلاعبوا بها مرة بالشطب منها، ومرة بالإضافة إليها. ولكن مع أعمالهم القبيحة هذه كلها، لم يزعم أحد من العلماء الثقات الشك والريبة في مصادر الدين.

لقد ميز العلماء والمحدثون في كل عصر ودهر بين الخبيث والطيب، والغث والسمين، ولكن الأسف كل الأسف علىٰ الشيخ محمد عوامة الذي يرىٰ أن مرجعية المصادر الدينية مهددة بخطر الشك بمجرد سهو الكاتب!

فقد تبين ما قلنا بالاختصار ـ كالشمس في الظهيرة ـ أن وقوع السهو والتسامح من الناسخ ليس بمستبعد، وما قاله العلامة محمد حياة السندي في زيادة: "تحت السرة" في المصنف هو حقيقة بلجاء، وثمة عدة أمثلة علىٰ هذا النوع من التسامح.

أما القول بوجود لفظ: "تحت السرة" في الحديث المرفوع، وفي أثر النخعي في نسخة الشيخ محمد عابد السندي، فللرد علىٰ هذا الاعتراض يكفي ما قاله العلامة محمد حياة السندي رحمه الله.

نحن نتعجب من الشيخ محمد عوامة مرة بعد أخرى الذي يقول صراحة في مقدمة الكتاب في ذكر تفصيل النسخ أن نسخة الشيخ محمد عابد السندي "للاستئناس، لا للاعتماد عليها"، ولكنه لم يستنكف هنا عن الاعتماد علىٰ تلك النسخة التي لا تصلح للاعتماد عليها. فإنا لله وإنا إليه راجعون!

فالحيرة تنتابنا عند ما نرىٰ أن الشيخ محمد عوامة اعتمد علىٰ النسخة التي قال بنفسه فيها: إنها "لا للاعتماد عليها" فكيف اعتمد عليها؟ وفي مقابل ذلك لِمَ لم يعتمد علىٰ تلك النسخ الأربع التي ليست فيها هذه الزيادة، ومن بين هذه النسخ: نسخة قال فيها الشيخ محمد عوامة:

"هي أقدم نسخة وقفت عليها، وهي كتبت سنة ٦٤٨هـ، وخطها واضح، وناسخها متقن، وهي قوبلت علىٰ الأصل" (ص: ٣٨، ٣٩)

ووضع علامتها "خ" فلِمَ لم يعتمد علىٰ هذه النسخة التي هي أقدمها وأصحها؟ وتؤيدها تلك النسخ الثلاث الأخرىٰ، فاعتماده على هذه النسخة التي قال فيها: "لا للاعتماد عليها" ورفضه تلك النسخ الأربع، يدل دلالة علىٰ التعصب المذهبي، ولا سواه.

ها هي زهرة أخرىٰ تتفتح:

وليس هذا فحسب، بل أعجب من ذلك أن هناك ثلاث نسخ أخرىٰ غير هاتين النسختين: نسخة العلامة محمد السندي، و نسخة العلامة الزبيدي، التي تؤيد هذه الزيادة، وما هي تلك النسخ؟ لنقرأ لفظ الشيخ:

"نسخة العلامة قاسم، وقد تكون هي نسخة "ت" (أي نسخة العلامة الزبيدي) ونسخة العلامة عبد القادر بن أبي بكر الصديقي، مفتي مكة المكرمة، ونسخة العلامة محمد أكرم السندي، نقل ذلك منها العلامة محمد هاشم التتوي السندي في رسالته: "ترصيع الدرة علىٰ درهم الصرة"[1]

ومن العجب أنه يحاول أن يوهم ويؤكد أن نسخة العلامة قاسم نسخة مستقلة غير نسخة الزبيدي، لكنه جعل هنا نسخة العلامة قاسم

(١) حاشية المصنف (٣/ ٣٢١)

ونسخة العلامة الزبيدي نسخة واحدة بقوله: "قد تكون هي نسخة ت" ثم جعلُه إياها مؤيدة لنسخة الشيخ عابد ظلمة من ظلمات بعضها فوق بعض، وإذا لم يوجد في نسخة الشيخ قاسم أثر النخعي فكيف صارت هذه النسخة مؤيدة لنسخة الشيخ عابد؟ من أجل أنها ذكرت فيها زيادة: تحت السرة. في الحديث المرفوع، ألهذا قال: إنها مؤيدة لها؟ فإن كانت هذه الزيادة صحيحة في الحديث المرفوع، فلماذا أنكر بهذه الجرأة السافرة سقوط أثر النخعي؟ وكذلك كيف صارت هذه النسخة صالحة للاعتماد عليها بينما قُلتَ بنفسك: "والاعتماد عليها مفيد" ثم الاعتماد الكامل عليها أي نوع من خدمة العلم؟

أما نسخة العلامة محمد أكرم السندي؛ فإن الشيخ محمد عوامة لم يبق قائماً بالقسط بل خان خيانة علمية في ذكرها، إذ أن الكتاب الذي نقلها منه، قال فيه الشيخ محمد هاشم السندي:

"إذ الظاهر في نسخة الشيخ محمد أكرم أن لفظة: "تحت السرة" من تتمة الحديث، كما هو الموجود الآن فيها، وإن أثر النخعي ساقط منه بتمامه مع لفظة: تحت السرة"[1]

دونك هذا، فإن الشيخ محمد هاشم كشف بنفسه ستر نسخة الشيخ محمد أكرم، ففيها أيضاً ذلك النقص الذي كان في نسخة الشيخ قاسم، وبعده في نسخة الشيخ العلامة الزبيدي.

فقل بشرط الإنصاف: كيف صار هذا الأمر مؤيدا لصحة: "تحت السرة"؟ وقد وضحنا ذلك سابقاً.

أما نسخة العلامة عبد القادر مفتي مكة المكرمة، فإن الشيخ محمد

(١) ترصيع الدرة على درهم الدرة (ص: ٧)

هاشم قال عنها بأن فيها الحديث المرفوع وأثر النخعي، وفي كليهما لفظ: "تحت السرة" ولكنه لم يذكر باتاً من أي نسخة نقلت هذه النسخة؟ و مَن ناسِخُها؟ هل هي قوبلت علىٰ النسخة الأصلية أم لا؟ وهل هي تصلح للاعتماد عليها أم لا؟ ما لم تثبت هذه الأمور فلا يليق بشأن أهل العلم أن يعتمدوا عليها، فالاستدلال بمثل هذه النسخة كالغريق الذي يتشبث بالعود!

العذر أقبح من الذنب:

بعد ما أثبت الشيخ محمد عوامة زيادة: "تحت السرة" ووجودها في النسخ الثلاث، رأى من اللازم أن يصحح ويصوب تحريف زيادة "تحت السرة" المزري في تلك النسخة من "المصنف" التي طبعتها إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بمدينة كراتشي- باكستان- فقال:

"لقيني الشيخ نور أحمد- مدير إدارة القرآن- بالحرم النبوي، وذكر أنه أضاف زيادة تحت السرة في المصنف بناءا على تحقيق الشيخ محمد هاشم الذي حققه في "ترصيع الدرة"، وقال: إن هذه الزيادة توجد في ثلاثة مخطوطات، فزاده هذا الأمر إيمانا واطمئناناً، فأضاف لفظ: "تحت السرة" إليها. إنه لم يتجرأ بالكذب علىٰ الرسول، وكذلك لم يغير النص تائيداً لمذهبه"[1] انتهى ملخصاً

أقول (كاتب هذا المقال): وقال لي الشيخ نور محمد هذا الكلام نفسه حينما قابلته، وقد ذهبت مع شيخي المحدث محمد عبد الله الفيصل آبادي -نور الله مرقده- لشراء الكتب إلىٰ إدارة القرآن، أما الشيخ

(١) حاشية (٣/ ٣٢١، ٣٢٢)

فاشتغل في البحث عن الكتب، وأما أنا فلبثت مليا عند الشيخ نور محمد، وقال لي عن المصنف مثلما قاله الشيخ محمد عوامة.

ثم بعد هذا برهة من الزمن، سنة ١٤٠٧هـ الموافق لعام ١٩٨٧م، توليت أول مرة، إخبار العالم الإسلامي والعربي عن هذا التحريف، فنشر لي مقال في مجلة الاعتصام (الأسبوعية) ـ مجلة معروفة، وناطقة لمذهب المحدثين ـ في عددها الصادرة بتاريخ ٢٠ الجمادىٰ الأخرىٰ ١٤٠٧هـ الموافق ٢٠ فبراير ١٩٨٧م، ثم طبع هذا المقال بعد ذلك ضمن مقالاتي الأخرىٰ في المجلد الأول من كتابي: المقالات، وقد ذكر الشيخ بكر بن عبد الله ـ رحمه الله ـ في كتابه "الردود" (ص: ١٨١، ٢٥٥) هذا التحريف مشيراً إلى مقالي هذا، وكذلك ذكر الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد ﷺ هذا التحريف في كتابه: "زوابع في وجه السنة" بناءًا علىٰ مقالي المذكور.

والأمر الذي يستوقف النظر هنا هو: هل تصح زيادة: "تحت السرة" بناءًا على ما قاله الشيخ نور محمد؟ وكذلك اعتماداً علىٰ ما طبعها من صورة تلك النسخة المطبوعة؟ بينما لا توجد هذه الزيادة في طبعتين لها، كما ذكرنا سابقا.

وزد علىٰ ذلك: أن هذه الزيادة التي كتبت بحروف كبيرة مقابل الخط العادي للصفحة في صورة تلك النسخة، تشير إلى كونها محرفة ومزورة.

ألا توجد قاعدة لاستكمال النقص والسقط في كتب الحديث؟ ألم تذكر قاعدة للتصحيح والإلحاق في كتب المصطلحات مثل: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والإلماع، ومقدمة ابن الصلاح وغيرها من كتب علوم الحديث؟

وإن كانت هذه الكتب تحتوي علىٰ هذه القواعد، ثم الإغماض عنها، وإضافة هذه الزيادة دون رعايتها، إن لم تدل علىٰ التحريف السافر فعلام تدل؟!

ونشرت المكتبة الإمدادية بمكة المكرمة "المصنف" بتحقيق ومراجعة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، فنقل الشيخ الحديث المرفوع كما هو بدون لفظ "تحت السرة" ونقل أثر النخعي بين القوسين هكذا:

"٣٩٠٧- حدثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر عن إبراهيم قال:

"يضع يمينه علىٰ شماله في الصلاة تحت السرة"

وقال في حاشية (١) علىٰ هذا الأثر:

"سقط من الأثر إلا آخره مدرجاً فيما فوقه واستدركته من: ب، والحيدر آبادية" (ص: ٣٥١)

فتبين من ألفاظ الشيخ الأعظمي رحمه الله، وإشارته السابقة:

1. **أن النسخة التي كانت عنده من "المصنف" هي مثل تلك النسخة التي كانت عند الشيخ مرتضى الزبيدي، والشيخ قاسم، والتي سقط منها أثر النخعي إلا آخره: "تحت السرة" مدرجاً فيما فوقه من الحديث المرفوع، ودل الشيخ محمد حياة السندي علىٰ نسخة مثلها.**
2. **لقد وضع الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي أثر إبراهيم النخعي بين القوسين بناءًا علىٰ نسختين، لأن هذا الأثر سقط من الأصل الذي عنده.**
3. **إن الشيخ الأعظمي لم يعتره ذلك الخوف من رفع الثقة عن مصادر الدين وكتب الحديث بناءًا علىٰ هذا السقط الواقع في الأصل مثلما**

خطر ذلك بقلب الشيخ محمد عوامة وأذابه همه.

(4) إنه لم يعتمد علىٰ الأصل مع أن لفظ: "تحت السرة" أدرج فيه (في الأصل) في الحديث المرفوع، كما فعل ذلك الشيخ محمد عوامة؛ فأبقىٰ هذا اللفظ في المرفوع اعتماداً عليه، وسوّد في إثباته صفحتين.

(5) النسخة التي اعتمد عليها الشيخ محمد عوامة في الحديث المرفوع، إنها لا تصلح للاعتماد عليها؛ لأن أثر النخعي ساقط منها، وأما النسخة الثانية التي هي: "ب" فهي "لا للاعتماد عليها" عنده، ومع ذلك نقل منها أثر النخعي، ولا يعني هذا الفرق عنده شيئاً! ثم يمارس هذا الفعل القبيح باسم التحقيق والأمانة العلمية البعيدة عن التعصب المذهبي! فسبحان الله!!

فيتضح مما قلنا ومن أسلوب الشيخ الأعظمي أن زيادة لفظ: تحت السرة التي زادها مسؤولو إدارة القرآن علىٰ النص الأصلي من غير تنبيه عليها ولا إشارة إليها، هي غلطة فاحشة، وتنافي الأمانه العلمية، ثم دفاع الشيخ محمد عوامة عنها من قبيل: العذر أقبح من الذنب!

أضحوكة أخرىٰ:

لا ينبغي للشيخ محمد عوامة أن يقتصر علىٰ الدفاع عن إدارة القرآن فحسب، بل ليشمر عن ساق الجد لتسويغ وتجويز ما كسبت أيدي أكاديمية الطيب بملتان، والمكتبة الإمدادية -بمدينة ملتان- حيث خانوا العلم والتحقيق خيانة صريحة في نسخة "المصنف" التي طبعتها دار الفكر بتحقيق الأستاذ سعيد اللحام، و أدرجوا فيها زيادة "تحت السرة" علانية من غير أن يخافوا فيه لومة لائم.

ولم يراقبوا الله في ذلك، إلا أنهم نقلوها بين القوسين، وذكروا في الحاشية سبب هذه الزيادة، والذي سنبحث فيه في الصفحات القادمة بإذن الله تعالىٰ.

لما نشرت هذه النسخةَ دارُ الفكر، لم تكن في الحديث المرفوع زيادة: "تحت السرة" لكن حينما نشرت أكاديمية الطيب، والمكتبة الإمدادية صورة تلك النسخة أضافوا إليها لفظ: تحت السرة، ولم يكتفوا بذلك، بل طبعوا معها صورة الصفحة المعنية من نسخة المكتبة الراشدية (بير جندا، السند) بزيادة: "تحت السرة"

ولقد رأيت نسخة المكتبة الراشدية بأم عيني أكثر من مرة، واستفدت منها، وراجعت إليها مرتين بخصوص هذا الحديث، فلم أجد فيها لفظ: "تحت السرة" في الحديث المرفوع قطعاً، وقال مثله الشيخ الحافظ ثناء الله ضياء بشأن هذه النسخة في رسالته المسماة بـ"أين نضع الأيدي في الصلاة؟" باللغة الأردية. (ص: ٧٤)

فقال حلفاً بالله: إنه لم يوجد في هذه النسخة لفظ: "تحت السرة" في الحديث المرفوع قط، بل ذكر فيه تصريح الشيخ السيد محب الله شاه الراشدي -نور الله مرقده- بأنه لا يوجد هذا اللفظ في تلك النسخة.

فعلىٰ هذا يستطيع كل من وهبه الله البصيرة أن يذهب حتى اليوم إلىٰ المكتبة الراشدية، وينظر بنفسه في هذه النسخة عسىٰ أن ينفعه ذلك فيطمئن قلبه.

فليخبرنا الشيخ محمد عوامة: أليس هذا تجرّؤ قبيح على التحريف؟ وألم تمارس هذه الشطارة الماكرة، والخدعة الكاذبة إلا للحمية المذهبية؟

ونقول إضافة إلى ذلك:

لقد قال الشيخ محمد عوامة: إن هناك حواشي للشيخ العلامة العيني علىٰ عدة مواضع في نسخة "ت" أو كانت هذه النسخة بين أيدي الشيخ قاسم فنقل عنها في "التعريف والإخبار" هذا الحديث بلفظ: "تحت السرة"، وكانت هذه النسخة عند الشيخ محمد مرتضى الزبيدي صاحب التاج، بل كانت هذه النسخة بين أيديه؛ حينما كان يكتب شرح "إحياء العلوم" فنقل منها الآثار وغيرها، وكذلك ذكر في شرحه (٣/ ٢٧٠) ناسخ هذه النسخة وتاريخ نسخه كما بين تفصيله في مقدمة الكتاب (ص: ٢٩)

ولكن هناك أمر للنظر فيه بل قضية تحتاج إلىٰ حل، وهي: أن العلامة الزبيدي ذكر في المجلد الثالث من "إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين" في مسألة وضع اليدين، حديث علي رضي الله عنه المعروف، المخرّج في مسند أحمد والدارقطني، الذي هو دليل لمذهب الحنفية، ولكنه لماذا لم يذكر حديث "المصنف" الصحيح بإسناد جيد؟ ولفظه:

"دليل أبي حنيفة ما رواه أحمد، والدارقطني، والبيهقي عن علي رضي الله عنه"[1]

وليس هذا فحسب، بل كتب الشيخ الزبيدي كتابا مستقلًا باسم "عقود الجواهر المنيفة" في تأييد ونصرة المذهب الحنفي، ولم يذكر فيه أيضا حديث "المصنف"، فلماذا...؟

فالظاهر أنه لو كان هذا الحديث هكذا صحيحاً صالحاً للاحتجاج به عنده، لذكره، وهذه قرينة قوية علىٰ أنه لم يكن مطمئن البال في نقل

(١) إتحاف السادة (٣/ ٣٧)

هذا الحديث في نسخة "المصنف"

وكذلك نقول: إن كان نقل العلامة القاسم هذا الحديث من هذه النسخة، يجعلها صالحة للاعتماد عليها؛ فلماذا لا يكون تغاضي العلامة الزبيدي عنها دليلًا علىٰ رفض الاعتماد عليها؟

2 بل العلامة العيني الذي قيل عنه: "إن له تعليقات و حواشي على مواضع عديدة من هذه النسخة" لم يذكر هذا الحديث لا في "عمدة القاري في شرح صحيح البخاري" ولا في "البناية شرح الهداية" مع أنه يحاول بكل جدّ أن يدافع عن حديث علي ﷺ الضعيف، ولكنه لماذا يطوي كشحه عن حديث "المصنف" الذي إسناده جيد؟ أليست هذه قرينة صارخة علىٰ أن العلامة العيني أيضاً لم يكن مطمئنا علىٰ هذا الإسناد ومتنه؟

3 لقد نقل العلامة ابن عبد البر (م: ٤٦٣هـ) في التمهيد (ت: ٢٠، ص: ٧٦، ٧٤) آثارا متعددة من "المصنف" في مسألة قبض اليدين في الصلاة، وذكر مجملا (٢٠/ ص: ٧٥) أن إبراهيم النخعي وأبا مجلز كانا يقولان بوضع اليدين تحت السرة.

ومن الذي لا يعلم أن آثارهما هذه مروية في "المصنف"، بل أشار ابن عبد البر إلىٰ ضعف أثر النخعي بقوله: "لا يثبت". لو كانت لفظة "تحت السرة" وردت في حديث وائل ﷺ لذكرها.

فعدم ذكره إياها دليل علىٰ أن هذه الزيادة في "المصنف" غلط، ولا أصل لها.

ولا يخفىٰ علىٰ القارئ هنا أن هناك فرقاً واضحاً بين عدم ذكر دليل

علىٰ مسألة ما، وبين نقل آثار متعددة في مسألة ما، من الأبواب المتعلقة من الكتاب، وكذلك بين عدم ذكر الحديث المذكور بالإسناد الصالح للاعتبار. ولم يذكر أحد من المتأخرين هذا الحديث كأمثال الزيلعي، وابن حجر، وابن الملقن، وابن الهمام وغيرهم.

ويمكن أن يقال عنهم: إنهم لم يراجعوا "المصنف"، ولم يذكروا آثار هذا الباب من "المصنف" ولكن لا يمكن أن يقال هذا قطعاً عن ابن عبد البر.

٤ اعتنىٰ الشيخ محمد عوامة بتخريج الأحاديث، والإشارة إلى طرقها، وكذلك خرج علىٰ العموم أحاديث باب "وضع اليمين علىٰ الشمال" ولكنه لماذا لم يخرج هذا الحديث؟ إنه لقد بذل عنايته كلها، بل استنفد قوته في تصحيح وتصويب زيادة: "تحت سرة" لكنه لماذا سكت عن تخريجه؟ ألم يجد حديثا آخر بهذا الموضوع في كتاب بإسناد وكيع عن موسىٰ بن عمير عن علقمة عن أبيه هذا، فسكت عنه؟ وإن كان هناك حديث بهذا الإسناد في كتاب من كتب الحديث فسكوته عنه، وإهماله إياه ألم يكن علىٰ هذا الخوف منه بأنه قد تنكشف حقيقة هذه الزيادة؟ ونقول كما قال هو في ختام الكلام علىٰ هذا الحديث: "إن الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ هو الرقيب العليم بالنيات"، ولا شك في ذلك!

أما سكوته عن تخريجه وانحيازه عن أسلوبه المعتاد في التخريج فإنه ينم عن أمر خفي وخداع مكير.

وبتعبير آخر: لا تعد محاولاته لإثبات هذه الزيادة إلا إرضاءً للتعصب المذهبي، ويكون عمله هذا كله كاللهاية التي تلهي الطفل ولا ترضعه.

ونقول: إن هذا الحديث بإسناد الوكيع هذا لقد ورد بدون زيادة

"تحت السرة" في مسند أحمد (٤/ ص: ٣١٦) والدارقطني (١/ ٢٣٦) و شرح السنة للبغوي (٣/ ٣٠)

وقد رواه ابن المبارك -معاصر وكيع- عن موسىٰ بن عمير بغير هذه الزيادة. انظر: النسائي (١/ ١٠٥) والسنن الكبرى له أيضاً، والتمهيد (٢٠/ ٧٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٢٨) والمعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٩) وتهذيب الكمال للمزي (١١/ ٤٩٩) في ترجمة موسىٰ بن عمير.

ولذلك قال العلامة النيموي- المدافع المعروف عن المذهب الحنفي، واللسان الناطق له- في التعليق الحسن: "إن هذه الزيادة غير محفوظة"، وذكر أولًا نقلًا عن الحافظ القاسم بن قطلوبغا، والعلامة أبي الطيب المدني، والشيخ عابد السندي، أنهم قالوا: "سنده جيد ورجاله ثقات"، ثم بين ما قاله العلامة محمد حياة السندي بأن هذه الزيادة أدرجت خطأ من الكاتب، وبعد ذلك نقل رد العلامة قائم السندي علىٰ ما قاله الشيخ محمد حياة السندي نقلا من كتابه "فوز الكرام" وذكر أن القائم السندي صحح هذه الزيادة، ثم بعد هذا كله يقول: "الإنصاف أن هذه الزيادة، وإن كانت صحيحة لوجودها في أكثر النسخ من المصنف، لكنها مخالفة لروايات الثقات فكانت غير محفوظه"[1]

وما ذكره العلامة النيموي من وجودها في "أكثر النسخ" سوف نتعرض له في الصفحات اللاحقة إن شاء الله، وما نريده أن نذكر هنا هو أنه قال: "إن هذه الزيادة غير محفوظة" ولم يوافق العلامة القاسم في هذه الزيادة حتىٰ يستدل بقوله.

(١) التعليق الحسن (ص: ٧١/ ٧١، طبعة ملتان)

وكذلك ذكر الشيخ بدر عالم في حاشية فيض الباري مذهب العلامة النيموي هذا، نقلًا من كتابه الآخر، وهو: "الدرة الغرة في وضع اليدين تحت السرة" أنه لم يرتض توثيق هذه الرواية بخلاف الشيخ المبسم، والشيخ عابد السندي، والعلامة أبي الطيب المدني، ولفظه:

"لم يرتض به العلامة ظهير أحسن- رحمه الله- وذهب إلىٰ أن تلك الزيادة معلولة"

فالظاهر أن أحاديث وكيع، و معاصريه موجودة في كتب الحديث، وليس فيها لفظ: "تحت السرة" وكذلك لا توجد هذه الزيادة في أكثر نسخ من المصنف.

فأية درجة هذه من البحث والتحقيق والأمانة العلمية أن تصحح هذه الزيادة بناءًا علىٰ النسخ الزائفة، والنسخ التي لا تصلح للاعتماد عليها؟

ولا تنس أن الشيخ محمد عوامه قد قال عن نسخة الشيخ محمد عابد: إنها لا تصلح للاعتماد عليها، وكذلك اعترف بنفسه أن أثر المحمي ساقط من النسخة الثانية، كما سبق ذكره.

وأما ما قاله العلامّة النيموي: إن هذه الزيادة توجد في أكثر النسخ من المصنف. فقال هذا القول نقلاً من "فوز الكرام" للقائم السندي، فادعىٰ مستدلا به وجودها في أكثر النسخ من المصنف، ولم يذكر بنفسه نسخة فيها هذه الزيادة إلا أنه ذكر اسم المكتبة المحمودية في كتابه: "الدرة الغرة"

وقال: توجد هذه الزيادة في نسختها، وهذه هي تلك النسخة التي قال عنها الشيخ محمد عوامة: "إنها لا للاعتماد عليها" فأسقط الثقة بها.

ولقد رأيت نسخة "فوز الكرام" في مكتبة بير جندا، المكتبة الراشدية،

وعندي صورة منها، و كذلك ما ذكره العلامة النيموي نقلا منه، هو بين أيدي، ونصه أمام عيوني الذي ذكر فيه الشيخ قائم أن هذه الزيادة توجد في نسخة الشيخ عبد القادر مفتي مكة المكرمة، وأن الشيخ القاسم نقل هذا الحديث بهذه الزيادة في: "التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار"

فنقول: كيف صارت هاتان النسختان أكثر النسخ؟ وقد مر سابقاً ما قلنا عن هاتين النسختين، وكذلك نسخة الشيخ القاسم ناقصة، فكيف يصح الاعتماد عليها؟

وقال العلامة أنور الشاه الكشميري بخلاف ذلك، بعد ذكر ما ذهب إليه العلامة محمد حياة السندي:

"ولا عجب أن يكون كذلك، فإني راجعت ثلاث نسخ للمصنف؛ فما وجدته في واحدة منها"[1]

فلم يوضح العلامة الكشميري في أية مكتبة كانت هذه النسخ لكنها ثلاث بإزاء اثنتين علىٰ كل حال، وكذلك اعترف الشيخ عوامة في حاشية المصنف (٣/ ٣٢١) أن هذه الزيادة لم توجد في أربع نسخ.

وهكذا اعتمد الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي علىٰ هذه النسخ، لا علىٰ النسخة المحرفة، كما سبق ذكره.

وطبعت نسخة المصنف سنة ١٩٨٩م في دار التاج ببيروت بمراجعة الشيخ كمال يوسف، وليس فيه زيادة: "تحت السرة"، وكذلك لم توجد هذه الزيادة في النسخة التي طبعت بتحقيق الأستاذ سعيد اللحام، ولكن مسؤولي أكاديمية الطيب- بملتان- أضافوا هذه الزيادة إليه، كما مر ذكره.

(١) فيض الباري (٢/ ٢٦٧)

وهناك نسخة أخرىٰ من المصنف التي طبعت سنة ٢٠٠٥ء في دار الكتب العلمية بتصحيح الشيخ محمد عبد السلام شاهين، ولم توجد هذه الزيادة فيها أيضًا في الصفحة ٣٤٢، من المجلد الأول منها.

وكذلك نشر جزء واحد من المصنف بتحقيق الشيخين: حمد بن عبدالله، ومحمد بن إبراهيم، ولا نعلم هل طبع الكتاب كاملا أم لم يطبع؟[1] إنهما طبعا هذه النسخة بعد عرضها ومقابلتها علىٰ ثمانية مخطوطات، وثلاث نسخ مطبوعة، وذكرا في مقدمتها تلك النسخة المحرفة التي طبعتها إدارة القرآن، و إليك نص المقدمة:

"هذا الحديث يوجد في الطبعات الثلاث من المصنف (١/ ٣٩٠) بدون هذه الزيادة، ولم يشر ناشرها إلىٰ النسخة التي وجدت فيها هذه الزيادة، وأين توجد هذه النسخة، فعلىٰ هذا سقطت هذه الطبعة عن الاعتماد عليها، بل حتى جميع مطبوعات هذه الدار يجب ألا يعتمد عليها فماذا بعد الكذب علىٰ النبي ﷺ؟!"[2]

وما سجل هؤلاءِ احتجاجهم ضد تجرّؤ إدارة القرآن علىٰ ثمانية مخطوطات، وثلاث نسخ مطبوعة، فهل يمكن بعد هذا أن يقال:

"إن هذه الزيادة توجد في أكثر النسخ من المصنف؟" كلا ثم كلا.

5 ولا يخفىٰ علىٰ أهل العلم حقيقة ما دافع العلامة علاء الدين ابن التركماني (م: ٧٤٥ أو ٧٤٩) في "الجوهر النقي" عن مذهب الحنفية، مع تعقبيه علىٰ الإمام البيهقي، فدافع عن مذهبه في مسألة وضع اليدين

(١) وطبع الآن المصنف بتحقيق الشيخين حمد بن عبد الله و محمد بن إبراهيم في ستة عشر مجلداً من مكتبة الرشد الرياض، سنة ٢٠٠٤ء.

(٢) مقدمة المصنف (١/ ٥٥ الفصل الثاني)

في الصلاة أيضاً. وعلى خلاف مذهب البيهقي في المسألة، نقل من المصنف أثر أبي مجلز بالإسناد في وضع اليدين تحت السرة.[1]

الإنصاف الإنصاف، يا أولى الألباب! لو كان في حديث وائل لفظ: "تحت السرة" أمَا ذكره؟

وروىٰ البيهقي حديث وائل بن حجر من طريق موسىٰ بن عمر، وليس فيه لفظ "تحت السرة" كما ذكرنا آنفا.

وكذلك روى البيهقي هذا الحديث من طريق مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، وفيه لفظ: "علىٰ صدره"

فسكت العلامة المارديني عن الحديث الأول سكوتاً كاملاً، وعلل الرواية الثانية بوجود المؤمل فيها.

وفي مقابل ذلك لو كان في " المصنف" حديث "تحت السرة" بإسناد جيد لذكره، فسكوته هذا إنما يدل دلالة بينة علىٰ أنه لم تكن هذه الزيادة- أي: تحت السرة - موجودة في نسخة من النسخ الصالحة للاعتماد عليها من "المصنف" إلىٰ سنة ٧٤٥هـ.

فيتضح مما قلنا -وضوح الشمس في رابعة النهار- أنه لا تصح زيادة تحت السرة أبداً في حديث وائل بن حجر ﷺ المخرج في "المصنف".

وهذه الزيادة علىٰ الحديث، التي زادها الشيخ محمد عوامة علىٰ أساس نسختين مقابل أربع نسخ، ثم حاول إثبات صحتها، هي لا تصح حتىٰ في ضوء مسلّماته، وأسسه التي وضعها بنفسه.

ثم الإغماض عن النسخة القديمة والصحيحة، وتأسيس هذه الزيادة علىٰ النسخة الرائفة، وغير صالحة للاعتماد عليها، إن هو إلا إفراز

(١) الجوهر النقي (٤/ ١/ ٣١)

للتعصب المذهبي، وليس فيه خدمة العلم قط.

وكذلك دفاعه عن النسخة المحرفة التي طبعت في دار القرآن، لا يليق بعدالته وأمانته العلمية، بل أصحاب أكاديمية الطيب، والمكتبة الإمدادية بملتان هم أحسن منه حالاً إذ أنهم عند ما طبعوا تلك النسخة التي طبعت في دار الفكر، زادوا فيها لفظ: "تحت السرة" وجعلوه بين القوسين، ولكنهم ما كتبوا في حاشيتها هو يدل دلالة واضحة على تعصبهم، بل علىٰ جهلهم، انظر ما كتبوه:

"تحت السرة" هذه الألفاظ موجودة في بعض نسخ المصنف، وزيادة الثقة معتبرة، ولم ينكرها أحد إلا محمد حياة السندي (المتوفىٰ ١١٦٨هـ) الذي كان تلميذا لمحمد معين التتوى السندي"

انظر إلىٰ أساس هذه الزيادة!

أولاً: إنهم لم يشيروا بأنفسهم إلىٰ أية نسخة، وجعلوا مدار ثبوتها علىٰ كتاب "درهم الصرة" للعلامة محمد هاشم السندي، كما ذكروا ذلك في الحاشية، بل طبعوا هذه الرسالة مع نهاية هذا المجلد. وذكرنا سابقا حقيقة ما جعله العلامة محمد هاشم أساس تلك الزيادة.

ثانياً: وقول المحشي: "وزيادة الثقة معتبرة" يكفي وحده للدلالة علىٰ نضوجه العلمي ورسوخه في علوم الحديث!

وأقول: هذه ليست مسألة زيادة الثقة، بل هي قضية ثبوت النسخة.

ثالثاً: قالوا: "ولم ينكرها أحد إلا محمد حياة السندي"

وذكرنا سابقاً أن العلامة النيموي، والعلامة الكشميري قالا: إن هذه الزيادة غير محفوظة، ولا تصلح للاعتماد عليها، بل أنكرها العلامة

حبيب الرحمن الأعظمي كما ذكرنا سابقاً، ولعل المحشي لا يعلم أن رسالة "درهم الصرة في وضع اليدين تحت السرة" للشيخ محمد هاشم، هي في الحقيقة في الرد علىٰ الشيخ أبي الحسن السندي، محشي صحيح البخاري وغيره، وكتب علىٰ غلاف رسالة: "درة في إظهار غش نقد الصرة" للشيخ محمد حياة السندي، إنه كتب هذه الرسالة بمشورة من شيخه أبي الحسن، وتعاونه علىٰ ذلك.

وفي تلك الرسالة جعل هذه الزيادة في نسخة من "المصنف" من خطأ الكاتب، كما سبق نقله، وهذا دليل واضح علىٰ أن العلامة محمد حياة السندي ليس وحده في إنكار هذه الزيادة، بل أنكرها شيخه أبو الحسن أيضاً.

إضافة إلى ذلك نقول: لقد رد علىٰ "درهم الصرة" الشيخ السيد رشد الله الشاه- صاحب العلم الرابع- أيضاً في كتابه "درج الدرر في وضع الأيدي علىٰ الصدر" وقال في بدايتها:

"فهذا تعليق أنيق، وتحقيق عميق، أبديته لإظهار ما في الرسالة المسماة "بدرهم الصرة في وضع اليدين تحت السرة" عن الغش الموجب للعار"

ولذلك قوله: "ولم ينكرها أحد إلا محمد حياة السندي" خطأ محض ودليل علىٰ جهل المحشي.

رابعاً: انظر إلىٰ تعصب المحشي، حيث نوّه بالعلامة محمد هاشم بكل احترام وتقدير بقوله: "الشيخ محمد هاشم السندي" ولكنه ذكر الشيخ محمد حياة السندي بمجرد قوله: محمد حياة.

خامساً: لم تبرد نار تعصبه بهذا، بل قال في التعريف به: "الذي كان تلميذاً" لمحمد معين التتوى الشيعي.

من كان محمد معين السندي؟ وكيف كانت حاله من حيث العدالة؟ لا نريد أن نخوض في هذا. وإن كان كون محمد معين شيعيا، وتلمذة العلامة السندي علىٰ يديه ذنب، فكيف تُسوّغ تلمذة أبي حنيفة و محمد ابن الحسن علىٰ جابر بن يزيد الجعفي الرافضي؟

وفي الجانب الآخر تركت هذه التلمذة علىٰ العلامة السندي أثراً سلبيا، فرد علىٰ عبدة القبور، والروافض في كتابه: "إبطال الضرائح"، ثم سمع الشيخ السندي من العلامة أبي الحسن السندي، وقرأ عليه، فتولىٰ نيابته في التدريس، وظل يدرس الحديث النبوي الشريف في الحرم النبوي لمدة أربع وعشرين سنة.

هذا، وأخذ العلم من غيره من العلماء والمحدثين، منهم: الشيخ عبد الله السالم المكي، والشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي، والشيخ حسن بن علي العجمي.

وللأسف لم يتراء للمحشي هؤلاء الشيوخ الكبار لخبث طويته، بينما ذكره العلامة السيد عبدالحي اللكنوي بهذه الألقاب الفخمة:

"الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث محمد حياة"[1]

سادساً: وذكر المحشي أن الشيخ محمد حياة مات سنة ١١٦٧هـ وهذا غلط أيضاً، لأنه توفي عام ١١٦٣هـ، كما ذكر الشيخ اللكنوي بقوله: "سنة ثلاث وستين ومائة وألف"

---

(١) نزهة الخواطر (٦/ ٣٠١)

فلعل القارئ يدرك من هذا الإيضاح مدى عدالة أصحاب زيادة "تحت السرة" ونصرتهم للحق، فالذين بلغ تعصبهم إلىٰ هذه الدرجة، لا يستبعد عنهم أن يصححوا هذه الزيادة، ولا غرو في ذلك.

سبحان ربك رب العزة عمّا يصفون، وسلام علىٰ المرسلين، والحمد لله رب العالمين.